كلمة الدكتورة آمـال حمد بالدورة (40) للجنة المرأة العربية

أصحاب المعالي والسعادة، السادة رؤساء الوفود العربية، أتوجه بالشكر لجهود جامعة الدول العربية – قطاع الشؤون الاجتماعية–إدارة المرأة والأسرة – بتسليط الضوء على قضايا المرأة العربية، ولجهود المملكة العربية السعودية برئاسة لجنة المرأة العام الماضي ونتطلع لدور محوري وفعال لجمهورية جيبوتي للسنة المقبلة. كما اتوجه بالشكر الجزيل للمكتب الاقليمي لهيئة الامم المتحدة للمرأة لما يبذله من جهود في المنطقة العربية.

نرحب بالقرار الصادر عن المحكمة الجنائية الدولية والتي اكدت ولايتها القضائية على الاراضي الفلسطينية، مما يعني مساءلة الاحتلال الاسرائيلي على جرائمه المختلفة، ونعتبره "انتصارا للعدالة وللإنسانية، ولقيم الحق

والعدل والحرية، وانصافا لدماء الضحايا ولذويهم الذين يكابدون ألم فراقهم، وإن القرار رسالة لمرتكبي الجرائم، بأن جرائمهم لن تسقط بالتقادم، وأنهم لن يفلتوا من العقاب، وهو انتصار للمحكمة نفسها التي أفشلت محاولات إسرائيل إضفاء الطابع السياسي على مداولاتها".

ونؤكد على مطلبنا السابق بدعوة مجلس الأمن لإصدار قرار جديد لاحق لقرار1325 والقرارات الأخرى التي استندت إليه، لمعالجة الفجوات القائمة في أجندة المرأة والسلام والأمن لعدم تناول تلك الأجندة لوضع المرأة في دولة فلسطين التي ترزح تحت الاحتلال الإسرائيلي.

الحضور الكريم

حظيت النساء الفلسطينيات في مواقع القرار والمشاركة بالحياة العامة بنسبة 13% في البرلمان بعام 2006،

و20% أعضاء هيئات محلية في انتخابات عام 2018، و6.2% بالمؤسسة الأمنية، و8% قضاة، و11% أعضاء مجالس الإدارة بالبنوك.

ويعتبر هذا العام، عام تجسيد الممارسة الديمقراطية، عبر تنظيم 4 انتخابات مفصلية بدءً بالتشريعي، مروراً بالرئاسة، وتشكيل المجلس الوطني الذي يعبر عن صوت الشعب الفلسطيني أينما تواجد، وأخيراً انتخابات المجالس البلدية. وتم إقرار قانون الانتخابات العامة،بتمثيل النساء بحد أدنى بالقوائم بنسبة 26% مع اعتماد النظام النسبي الكامل، وهذا سينقل المرأة الفلسطينية الى مواقع متقدمة.

وتكللت جهود الحركة النسوية بإقرار كوتا بواقع 30% من قبل المجلس المركزي وتم التأكيد عليها باجتماع

فصائل العمل الوطني والإسلامي الذي عقد هذا الاسبوع بالقاهرة، وتم ترجمتها على الأرض بانتخابات نقابة عمال فلسطين الشهر المنصرم بنسبة 30%، وجاري العمل مع نقابة المحامين والمعلمين لاعتمادها.

إن التحدي الاساسي الذي امامنا الآن هو العمل على توجيه الناخب الفلسطيني للإدلاء بصوته لقوائم داعمة لقضايا حقوق الإنسان، الحرية، والعدالة الاجتماعية، خصوصاً مع تنامي التيارات الراديكالية بالمنطقة بشكل عام وفلسطين بشكل خاص.

السيدات والساده

ما زالت جائحة كوفيد-19 تأثر على فئات واسعة من المجتمع خاصة النساء،واستجابت الحكومة وأقرت مجموعة من القرارات لدعم منشآت القطاع الخاص من خلال صندوق وقفة عز وتعويض العاملين والعاملات وإلغاء الضرائب على القطاعات المتضررة واستحداث العمل المرن وتخصيص قضاة وأعضاء نيابة و شرطة لمتابعة قضايا النساء التي تم رصدها وتوفير الحماية لهن واعتماد نظام التعليم المدمج وتقديم قروض ميسرة للمتضررين والمتضررات، وعملت الوزارة على وضع خطة طوارئ منذ بداية الجائحة للاستجابة لاحتياجات النساء، بالاستناد الى دراسات علمية مكثفة تجاوزت 22 دراسة، ومنها:

1. دراسة استطلاعية للعنف المبني على النوع الاجتماعي في ظل حالة الطوارئ والحجر المنزلي،

2. دراسة الخطاب الثقافي نحو قضايا المرأة على مواقع التواصل الاجتماعي،

3. اعداد دراسة التكلفة الاقتصادية من العنف، وشكلت مجموع الدراسات وما وفرته من معلومات فرصة حقيقية لبناء خطط الاستجابة، والتي كان منها تشكيل 300 لجنة اسناد بمعدل 10نساء في كل لجنة، والتي تعمل على متابعة احتياجات النساء في جميع المجالات، كما تشكل تلك اللجان فرصة حقيقية لإظهار مشاركة النساء في ظل حالة الطوارئ.

ومن آثار جائحة كوفيد-19 ما اظهرته منصات الشبكة العنكبوتية من تنامي العنف ، واستغلال الراديكاليين لحملات التوعية الالكترونية التي تنفذها المؤسسات الداعمة للمرأة، بتكثيف التعليقات الالكترونية السلبية

وتشويه صورة النساء المنخرطات في الشأن العام والمواقع القيادية.

الحضور الكريم

قادت الوزارة بعام 2020، الجهد الوطني لتطوير الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف 2020–2030، والاستراتيجية العبر قطاعية للنوع الاجتماعي والتي تضمنت تدخلات ذات الصلة بتخفيف آثار وتداعيات كورونا 2020–2023، والجيل الثاني للخطة الوطنية لقرار 1325 للأعوام 2020–2024، والعمل على توفير المؤشرات المتعلقة بالهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة، والعمل على توصيات إعلان عمل بيجين +25.

وبالختـام،

فإننا نوصـي بتبني القرارات التاليـة:

1. حشد ودعم وتأييد ومناصرة عربية وإقليمية ودولية لإجراء الانتخابات بمدينة القدس
2. مساندة عربية للالتزام بنتائج الانتخابات، وابتعاث مراقبين دوليين لضمان نزاهتها.
3. إيجـاد آلية قانونية ترتكز على المواثيق والمعاهدات الدوليـة، لتشكل مظلة أممية يتم الاستئناس بها محلياً لتوفير حماية للنساء اللواتي يتعرضن للتنمر والعنف الالكتروني بشكل خاص.
4. تشكيل شبكة مدافعات لحماية النساء اللواتي يتعرضن للتنمر على مواقع التواصل الاجتماعي.

5. بناء قدرات الآليات المؤسسية الفلسطينية في رصد الانتهاكات الاسرائيلية وفق اختصاص محكمة الجنايات الدولية من منظور قضايا المساواة بين الجنسين.
6. إدراج دولة فلسطين في قائمة الدول الخاصة بالمؤشرات الإحصائية العالمية ذات العلاقة بالمرأة مثل مؤشر المساواة بين الجنسين.